

تعاون بين هيئة تنمية المجتمع وجمعية الصحفيين الإماراتية



«دبي:» الخليج

أطلقت هيئة تنمية المجتمع في دبي، بالتعاون مع جمعية الصحفيين الإماراتية، حملة تثقيفية لتعريف العاملين في القطاع الإعلامي في الإمارات، بأبرز القوانين والسياسات الناظمة للقطاع الاجتماعي، في الإمارات بشكل عام، وفي دبي، على وجه التحديد، وتعزيز وعيهم بحقوق الفئات الأكثر عرضة للضرر.

وتتضمن الحملة سلسلة من المحاضرات والورش، تقام دورياً، بحضور اختصاصيين من القطاع الاجتماعي، وعدد من القائمين على برامج التنمية الاجتماعية في الهيئة، بما يمكن الحاضرين من المساهمة في نشر الوعي المجتمعي عن إمكانات القطاع الاجتماعي وحقوق فئاته المختلفة.

وبدأت الحملة بورشة نظمت عن بُعد، بحضور أحمد جلفار، المدير العام للهيئة، ومحمد الحمادي، رئيس مجلس إدارة جمعية الصحفيين الإماراتية، حضرها 130 شخصاً من داخل الدولة وخارجها، من الإعلاميين والمسؤولين الحكوميين

وأعضاء الجمعيات التطوعية. واستعرضت الورشة مواد القانون رقم (5) لسنة 2018، بتنظيم العمل التطوعي في إمارة دبي، وأضأت على دور برنامج دبي للتطوع التابع للهيئة، منصة موحدة ومتكاملة لتنظيم العمل التطوعي في الإمارة.

وأكد أحمد جلفار، في افتتاح اللقاء أهمية التعاون مع الجمعية. مبيناً أن نجاح العمل الاجتماعي يرتكز أساساً على مشاركة أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم، لخطط التنمية الاجتماعية، وقيام كل منهم بدوره في حماية حقوق بقية الفئات، ما يتطلب وعياً كاملاً بهذه الحقوق، وبالأطر العامة للسياسات الاجتماعية.

وقال «نجاح التنمية الاجتماعية الشاملة، وتحقيق أهدافها المستدامة، يتطلب وعياً ومشاركة كل فرد من أفراد المجتمع على اختلاف مواقعهم وتخصصاتهم، وهو ما يرتبط بثقة بما تقدمه وسائل الإعلام المختلفة، من مواد ولغة خطاب صحيحة وموحدة وسهلة، تصل إلى جميع أفراد المجتمع، وترفع وعيهم القانوني والاجتماعي».

وتابع «أنتم سفراؤنا للمجتمع وعليكم تقع المسؤولية الأكبر في نشر المعرفة والارتقاء بوعي الجمهور لنكون جميعاً يداً واحد تعمل في الاتجاه الصحيح وحتى تتضافر الجهود الفردية والمؤسسية بما يحقق أفضل مستويات التكاتف والانسجام المجتمعي التي نسعى لها».

وقال محمد الحمادي، نرحب بالتعاون مع الهيئة لنشر المعرفة، عن أهداف التطوع التي تخدم المجتمع. فالإعلام شريك في توجيه الرأي العام بالمفاهيم الصحيحة للتطوع التي تشمل تنظيم الفرق المشاركة في الفعاليات والاحتفالات التي تنظمها الدولة، ودعم أصحاب الهمم والفئات الأكثر عرضة للضرر، وحماية البيئة والمحافظة عليها ومواجهة الطوارئ والكوارث.

وقالت آمنة الكتبي، رئيسة لجنة التطوير والتدريب، عضوة مجلس إدارة جمعية الصحفيين الإماراتية، إن أهمية الورش التي وضعتها الهيئة وستنفذ خلال قريبا بالتعاون مع الجمعية، بواقع ورشة كل شهر، وحتى نهاية العام الحالي، وتكون أول باكورتها هذه الورشة عن «قانون التطوع وخدمة المجتمع»، وورشة قانون المنشآت الاجتماعية وترخيص المؤسسات الأهلية وتنظيم المهن الاجتماعية ومقدمي الخدمات والنوادي الاجتماعية الأهلية، وورشة قانون المنافع المالية والتمكين ورعاية شؤون القصر. وورشة حقوق الإنسان في إمارة دبي، وورشة قانون حماية الطفل «وديمه»، وورشة الخط الساخن بكل فروعه، من حماية الطفل والمسنين وأصحاب الهمم، وورشة تأهيل المتعافين وتمكينهم، وتختتم الفعاليات في نهاية العام بورشة تنظيم الأسرة من أجل حياة أفضل.

وأكدت إعطاء الجمعية أهمية كبيرة لنجاح هذه الورش، بمشاركة الأعضاء من وسائل الإعلام والمؤسسات الصحفية في الدولة.